كلمة ممثل راعي المؤتمر القاضي ميسم النويري

هذا النشاط المنعقد اليوم في بيروت، إن دل على شيء فهو يدل على الحس الدائم لتفعيل دور خبراء المحاسبة المجازين ومسؤوليتهم في نزاهة مؤسساتنا الاقتصادية من خلال جودة التقارير المالية التي يعدونها بحيث تعكس هذه التقارير شفافية أوضاعها المالية وما يتصل بتلك الأوضاع من إجراءات تفرضها مصلحة المؤسسة ومصلحة المتعاملين معها "

لم يكن الأقتصاد اللبناني يوما الا متميزا بقدرته على الاندفاع والمبادرة والتكيف مع المتغيرات فضلا عن متطلبات الهزات في الاسواق الاقليمية والدولية حيث أتاحت له هذه الخصائص أن يستفيد موقع لبنان الجغرافي والسياسي لأنشاء موسسات خاصة أدركت كيفية إستقطاب الرساميل الباحثة عن مقر أمن تطمأن له كما تطمأن الى خدمة ادارة حكيمة لا ينقصها وضوح الرؤية أو ثقافة الشفافية. كل هذه العوامل سمحت للبنان بالنمو والأزدهار خلال عقدي الخمسينات والستينات من العقد الماضي وإستمر ذلك خلال الأحداث الأليمة التي إندلعت في العام ١٩٧٥ حيث تحققت في تلك الفترة ثورة اقتصادية كبيرة مع تسجيل معدل نمو مرتفع مقارنة مع غيرنا من المناطق العربية الأخرى حتى بات لبنان يعرف ببوابة الشرق لأقتصاديات دول المنطقة العربية ونافذة هذا الشرق على الغرب الصناعي والتكنولوجي.

أما اليوم فكم أحوجنا في لبنان لنهضة جديدة تعيد الى لبنان دوره الأقتصادي والمالي لوضع البلد مجددا في موقعه السليم في الخارطة الدولية. إن المنطلق لتحديد مستقبل بلدنا يبقى رهن وعينا على الأجابة على الأسئلة الصعبة التي تتناول المصير والمسار وهي الأسئلة التي تكاد أن تكون عامة في أفق كل منطقتنا العربية والشرق أوسطية التي بلغها اليوم غبار الدمار ودخان الحراك، ومع الأمل بالعمل معا على تخطي معوقات سير العمل الحكومي ومن منطلق فهم حاجات ومتطلبات البلد بقطاعيه العام والخاص وفي ظل تردي الأوضاع العامة المحلية الراهنة والأرتددات السلبية لأزمة المنطقة علينا كان الحرص أن يشهد لبنان من الناحية التشريعية إصدار أهم القوانين مؤخرا ولا سيما في المجال المالي والتي كان من شأن اقرار هذه القوانين تثبيت موقع لبنان ضمن المنظومة المالية الدولية وتجنيبه مخاطر عديدة كانت ستنعكس مباشرة بصورة سلبية على قطاعاتنا الأقتصادية عامة والمالية خاصة ووضع مواطنيه في أزمة خانقة.

الحكومة وفي هذا الأطار تبذل جهدا للحفاظ على مستويات عز مقبولة والمحافظة على الأستقرار المالي مع تأمين الخدمات الأجتماعية بالمستوى المتاح رغم الصعوبات التي تعترضها ولا زالت، خاصة إستمرار الأزمة السورية وتداعياتها السلبية على البلد وهذا على جميع الأصعدة: الأمن، البيئة، البنى التحتية، موارد الدولة.

ومع ذلك وبالرغم من مستويات النمو المتدنية التي شهدها لبنان والمنطقة ككل في السنوات الأخيرة فقد حافظ لبنان على تصنيفه الائتماني ليبقى في درجة التصنيف عينها إنما مع تبدل النظرة اليه من نظرة مستقرة الى نظرة سلبية.

أما بالنسبة للمال العام فمما لا شك فيه ان اعمال التدقيق تهدف بالنتيجة الى تثبيت صحة البيان في القطاع العام وجودتها وذلك ان اهميتها بنظر المواطن تشكل موجبا قانونيا واخلاقيا تفرض على المسؤول المعني وضع الكشف في الحسابات الصحيحة لتكون بتصرف الشعب لأخذ العلم بكيفية صرف الأموال العامة ومعرفة ماهية مردودية هذا الأنفاق وتوجهاته.

لا بد من التنويه بعمل نقابة المحاسبة المجازين في لبنان ومبادرتها الدائمة وسعيها الدؤوب لتفعيل عمل الخبير المحاسب وتصويبه بحيث تشكل التقارير المحاسبية أسسا سليمة لتصحيح أوضاع المؤسسات الاقتصادية بما يدعم إستقرارها ونموها ويتيح لها أعتماد الجيدة لما لهذه الحوكمة من اثر ايجابي على نتائج الأستثمار وتالياً على مستويات النمو وزيادة فرص العمل وهذا أمر جوهري في لبنان، فعليه من الطبيعي أن تتعاون الدولة في كل المجالات مع نقابتكم الكريمة ولا سيما بالانفتاح على كل اقتراح يأتي في هذا الخصوص وتنسيق إصدار التشريعات اللازمة التي تقتضيها الحاجة ونتمنى لكم كل التوفيق ولضيوفكم الأقامة الطيبة في لبنان.